

## حوار مع الأستاذ الدكتور جاسر عودة

يعتبر الأستاذ الدكتور جاسر عودة أحد أهم الرواد المنظرين للمنهجية المقاصدية، كما تشهد على ذلك مجموعة من أعماله البحثية والعلمية، ويشغل حالياً مهمة رئيس معهد المقاصد بأمريكا، ورئيس التحرير سابقاً لمجلة دراسات مقاصدية معاصرة، كما أنه عضو في مجموعة من المجالس العلمية كالمجلس الفقهي لأمريكا الشمالية.

كتب الأستاذ الدكتور جاسر عودة خمسة وعشرين كتاباً بالعربية والإنجليزية، وترجم بعضها إلى خمس وعشرين لغة، منها: "مقاصد الشريعة كفسلفة للتشريع الإسلامي"، و"الاجتهاد المقاصدي: من التصور الأصولي إلى التنزيل العملي"، و"فقه المقاصد"، و"المرأة والمسجد"، و"رحلة مع الحكم العطائية في ضوء السنن الإلهية" وغيرها من المؤلفات العلمية الوازنة.

نائب رئيسة التحرير الدكتور مولود محادي<sup>1</sup> نعرب عن امتناننا للأستاذ الدكتور جاسر عودة تفضله قبول إجراء هذا الحوار العلمي لصالح مجلة الدراسات المقاصدية المعاصرة في عددها الثالث، والذي يرتبط ببعض الإشكالات حول الدرس التفسيري وأصوله المنهجية والمعرفية.

### مولود محادي

كما لا يخفى عليكم، لا يمكن الحديث عن التجديد دون وجود أرضية تقييمية موضوعية للتراث التفسيري، فما تقييمكم لعلم التفسير كما تبلور عند المتقدمين؟ وما هي أهم القواعد المنهجية التي تقترحونها لعملية النقد البناء؟

<sup>1</sup>الدكتور مولود محادي، باحث في معهد الدراسات الدينية والاجتماعية السياسية في كندا، ونائب رئيسة تحرير مجلة الدراسات

## الدكتور جاسر عودة

الحقيقة أن النظر في علم التفسير في واقعنا المعاصر يحتاج إلى منهج للتقييم ومنهج للتعريف بكيفية الاستفادة من هذا العلم؛ أما فيما يخص التقييم فإن المرجعية الأولى في تقييم أي فكرة إسلامية هي القرآن الكريم وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم بياناً للقرآن، وبالتالي لا بد أن نقيم علم التفسير بناءً على القرآن الكريم، إلا أن الإشكالية أننا في ثقافتنا الإسلامية المعاصرة خلطنا بين قراءة القرآن وتدبره وتفسير القرآن، وظننا أن الذي يقرأ القرآن لا بد أن يعود إلى التفسير للبحث عما يبههم عليه من أسئلة، وهذا كلام بعضه سليم لأن العودة إلى التفسير تبين جوانب قد تخفى على القارئ، أو تطرح أسئلة، أو تشرح شيئاً غامضاً. إلا أن ممكن الإشكال يتجلى في كوننا اعتمدنا في فهم القرآن على تفسيرات القرآن كما ورثناها من التراث، وهذه إشكالية منهجية لأنها أعاققت الفكر الجديد، كما عرقلت الإنتاج المعرفي الإسلامي المعاصر وفصلته عن القرآن.

وعليه، فإن أول ما ينبغي أن نرجع إليه في تقييم ما وصلنا من تراث تفسيري هو القرآن نفسه. فمثلاً قضية الإسرائيليات في التراث التفسيري يحكمها القرآن، وهو الذي يحكم على ما حدث لأهل الكتاب في تطورهم وانحرافهم عن الإسلام، وبالتالي فإن الإسرائيليات لا يمكن أن تكون جزءاً من التفسير؛ ولكننا وجدنا كثيراً من المفسرين يعتمدون على ما في التوراة أو الإنجيل أو الروايات الإسرائيلية تفسيرا لكلام الله، وذلك نحو اعتماد الإمام محمد الطاهر ابن عاشور على الكتاب المقدس الحالي عند المسيحيين في تفسير الحواريين، حيث تقل قصص أهل الكتاب تماماً كما هي في الأناجيل الحالية. وهذا انحراف منهجي عن كلام القرآن، لأن الحواريين في القرآن لم يكونوا فقط هؤلاء الإثني عشر من أصحاب عيسى صلى الله عليه وسلم، بل كانوا جيشاً مقاتلاً ﴿قَالَ الْخَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ فَأَمَنْتَ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ فَأَيَّدْنَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ فهذه حرب حدثت بعد عيسى صلى الله عليه وسلم قام بها الحواريون، ونجد نحو هذا في تفسيرات أخرى في تاريخ المسيحية نحو وثائق قرمان ووثائق البحر الميت، فهذه الرواية أصدق من الروايات الموجودة في كتابهم المقدس الحالي. فإذا اعتمدنا على الكتاب المقدس في قصص الحواريين مثلاً لن نستطيع تفسير كتاب الله تعالى كما ينبغي.

كما نجد أيضاً بعض الإشكالات الحديثة في كثير من كتب التفسير، حيث نلاحظ المفسر ينقل أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم دون أن ينظر إلى متنها، مع التأكيد أن النظر في السند قد يتباين

حسب كل مدرسة في الحديث، لكن يبقى النظر إلى المتن تعتوره إشكالات كبيرة، ونلمس ذلك في نقول الحديث التي انتشرت في كتب التفسير؛ حيث وجدنا مثلا من ينقل أحاديث ضعيفة في قضايا حساسة ترتبط بالمرأة والتعايش بين المسلمين وغيرهم فضلا عن قضايا أخرى. وعليه، فإن التقييم لعلم التفسير لا بد أن يكون في ضوء كلام الله تعالى وما صح عن رسوله صلى الله عليه وسلم.

## مولود محادي

يكثُر الحديث اليوم عن أصول التفسير، فهل هناك أصول تفسير واضحة للقرآن الكريم سطرها المتقدمون؟ ألا تختلف، في نظركم، أصول التفسير بحسب المدرسة المذهبية التي ينتمي إليها المفسر؟

## الدكتور جاسر عودة

بالنسبة لأصول التفسير، ليس هناك أصول واضحة سطرها المتقدمون، نظرا لأن الذي يفسر لا يصرح بالضرورة عن أصوله في التفسير، كما أن الذي ينتج الفقه لا يكتب بالضرورة عن أصوله في الفقه. فالتفسير عملية مركبة إلا أن الذي يدرس المُفسِّر يمكنه أن يستنبط الأصول المعتمدة انطلاقا من تفسيره. أما بالنسبة لأصول التفسير بالمعنى المنهجي؛ أي أن يكتب المفسر أصولا لتفسيره فيلتزم بها على مدار التفسير فهذا جديد، ولم يحدث في تاريخنا إلا في بعض مقدمات التفاسير التي كتبها المفسرون والتي كانت في أغلبها انطباعات شخصية وتعرضت لبعض المسائل ولم تكن على سبيل الاستيعاب المنهجي حول كيفية التفسير. وهناك من كتب في أصول التفسير بشكل مستوعب، ولكنهم لم يقدموا تفسيراً في حد ذاتهم كما هو معلوم طبعا عن ابن تيمية وكتابات عن أصول التفسير ولكنه لم يطبق ما كتبه أصولا للتفسير على تفسير سطره. وبالتالي قضية أن يكون هناك أصولا للتفسير يلتزم بها المفسر على مدار تفسيره وأن تكون نوعا من المنهجية فهذا جديد، وهذا أيضا تتميز به التفسيرات المعاصرة في القرن الأخير؛ إذ اهتم المفسرون المعاصرون بالالتزام بأصول تفسيرهم التي كتبوها غالبا مع المقدمات في الجزء الأول من تفاسيرهم كي تكون نوعا من الخيط الناظم لطريقتهم في التفسير.

إذن فإن قضية أصول التفسير مسألة حديثة اهتم بها الفكر الإسلامي المعاصر نظرا لاهتمامه بالمنهجيات، إذ إن جزءا كبيرا من المعركة الفكرية التي يخوضها الإسلام في عصرنا هي منهجية، إذ تبحث في أصل المنهج والمقاربة وأصل النظريات المؤسسة التي يعتمد عليها المفسر. وبالتالي انخرطنا في الاهتمام

بقضية أصول التفسير، فبدأنا نجمع ما كتب المفسرون قديما وحديثا، هنا وهناك، حتى نستنبط تلك الأصول. لكن من الضرورة التنبيه إلى أن المدرسة المذهبية التي ينتمي إليها المفسر تؤثر على تفسيره، فالذي يغلب على تكوينه العلمي اللغة يتأثر تفسيره باللغة، والذي ينتمي أكثر للحديث يظهر ذلك على تفسيره، كما أن الذي يأخذ مسلكا في الفقه من المذاهب المعروفة يتأثر ويدافع عن مدرسته في تفسيره، فكل تفسير إذن يصنع بالمدرسة التي ينتمي إليها المفسر كلامية كانت أو لغوية أو فقهية أو غيرها، وهذا أمر طبيعي، لأن خلفية المفسر تتأسس على منطلقات فقهية وكلامية وفلسفية ولغوية وحضارية معينة، فتؤثر في مقارنته للقرآن الكريم. لكن ما نريد أن نطرحه في المنهجية المقاصدية هو أن القرآن الكريم لا بد أن يحكم على قراءة القرآن، فالقرآن العظيم حين نهانا مثلا عن التجزيء ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ جعل عدم التجزيء والتكامل والتركيب من الأصول المنهجية. كما نهى القرآن الكريم أن نتخذ منه أساطير ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، فمسألة أسطورة الآيات وأرخنة الآيات، كما يقول بعض الناس، أو التأرخ هو من مخلفات المدرسة ما بعد الحداثية المعاصرة، وهي مسألة يرفضها القرآن، حيث يمنع أن يصاغ في قالب من الأساطير حتى يفهمه الناس، بل القرآن حقائق، وهو الحق، وما يقوله الناس هو الظنون. فهذه أيضا من المحددات التي يمكن للقرآن أن يضعها ضمن أصول التفسير.

ينضاف إلى ما سبق نهى القرآن كذلك عن التقليد الأعمى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾، وبالتالي القرآن ينهى عن أن نكون مقلدين في تفسيره دون بيان وجهة لمن عنده القدرة على التفكير والاجتهاد. والقرآن ينهانا أيضا عن التبرير والتسويغ لواقع معين في قوله تعالى مثلا ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِينَاهُ هَذَا فَخُدُّوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتُوهُ فَاحْذَرُوا﴾، ويحكي القرآن عنهم إنهم يقولون إذا جاء ما هو أصلا عندكم فخذوه وإن لم يكن ما تعرفونه فاحذروه، فلا تأخذوه، ولا تقبلوه. فهذا هو معنى التبرير، بحيث يأتي الإنسان للقرآن الكريم باحثا عن واقع فكري معين أو واقع مادي نسقي منطوي موجود على الأرض وهو ليس مما يقول القرآن بالضرورة، فهذه أيضا من الأخطاء المنهجية التي ينهانا عنها القرآن. فالشاهد هنا هل هناك أصول واضحة لتفسير القرآن؟ نعم، توجد ويمكن استمدادها من القرآن. لكن هل سطرها المتقدمون؟ لا، ليس بالضرورة، لكن نحتاج إلى دراستهم في ضوء هذه الأصول حتى يمكن أن نقيم ما قاموا به من أعمال في ضوء القرآن الكريم نفسه.

## مولود محادي

إلى أي مدى في تصوركم يمكن إضافة أصول جديدة للأصول التفسيرية التي سطرها القدماء في التراث الإسلامي والاستفادة منها؟

## الدكتور جاسر عودة

نحن في المنهجية المقاصدية التي طرحناها منها لأبحاث ومقاربات الباحثين في معهد المقاصد ننتقل مما نسميه دورات التدبير، وهذه الدورات إذا قام بها الباحث باحثاً عن المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر والنواهي استطاع أن يتولد عنده تصور للواقع أو الظاهرة التي يبحث فيها، أو التخصص الذي ينطلق منه، وبالتالي يمكنه أن يعتمد على كلام الله سبحانه وتعالى في التجديد والاجتهاد الذي ندعو إليه. وهذه ليست أصولاً جديدة، وإنما جمعناها مما هو معروف في الفكر الإسلامي وعلوم التفسير قديماً وحديثاً، إلا أننا ركزنا على هذه الخطوات المنهجية، أو هذه العناصر للتصور، لأننا آمنتاً أننا نحتاجها في عصرنا الذي يشهد حرباً كبيرة على المفاهيم الإسلامية. فأصررنا على أن تكون المفاهيم من أعمدة التصور في أي مقارنة؛ وهناك إشكالية في النظر للماضي وعدم النظر للمستقبل، وفي النظر إلى الأسباب وعدم النظر إلى الغايات، فأكدنا على المقاربة المقاصدية والبحث عن المقاصد، مقاصد الآيات ومقاصد السور ومقاصد التعبيرات القرآنية المختلفة ومقاصد القصص ومقاصد الأمثال وأنواع المقاصد المختلفة، فأكدنا على هذا نظراً للضعف الذي نراه في الفكر الإسلامي المعاصر فيما يخص هذه القضايا. وبالتالي يمكننا القول إن هذه الأصول ليست جديدة بالمعنى التام، ولكن إحياء هذه العناصر والتركيز عليها يعتبر من الخطوات المنهجية الذي نرجو أن يؤدي إلى نوع من التجديد في الفكر والاجتهاد المعاصر المبني على القرآن الكريم.

## مولود محادي

تحدثتم في جوابكم السابق د. جاسر عن دورات التدبير، ونريد أن نعرف المزيد بخصوصها، فما هو تصوركم لهذه المناهج؟ وما هو المنهج المعتمد فيها؟

## الدكتور جاسر عودة

الحقيقة أن دورات التدبر هي رحلة يعيشها المؤمن مع كتاب الله تعالى على مدار الشهور والسنوات والعهود. هي ليست رحلة بسيطة ولا مؤقتة وليست جزئية، فلا تقتصر دورات التدبر على سورة أو جزء معين في القرآن الكريم دون الأجزاء الأخرى ولا موضوع دون الموضوعات المختلفة؛ ولكن المتدبر يأتي من خلفية معينة ويبحث في كتاب الله تعالى عن المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر مما فصلناه في المنهجية المقاصدية، وهذه العناصر متداخلة ومتقاطعة ومركبة، ولكننا وضعناها كنوع من التدريب للمتدبر لكي يبحث عنها، فيدرب نفسه على البحث في كتاب الله تعالى. يسعني القول كذلك أنه لا غنى للباحث المتدبر في كتاب الله عن التقوى في سلوكه وفي تصوراتهِ وتصرفاته لأن تدبر كتاب الله تعالى والانتفاع به لا يتم للفاسقين أو الذين قل عندهم الرصيد الإيماني أو الأخلاقي. فهذه الدورات متكاملة ومركبة وكلية تأتي من منطلق كلي وتأتي من نفس مركبة يمكن لها الربط بين كلام الله عز وجل هنا وهناك لأجل أن تنتج معرفة. فلا نريد من مهندس معماري أن ينتج معرفة في الأحوال الشخصية، ولكن نريد منه أن ينتج معرفة في العمارة، ولا نريد لمن يدرس علم النفس أن ينتج معرفة في فقه الجهاد مثلا، ولكن نريد منه أن ينتج معرفة في علوم النفس وهكذا. فبالتالي نحن نصر على توسيع دائرة الاجتهاد وإدخال كل من له عقل ولب وتقوى في قضية الاجتهاد وقضية التدبر لكتاب الله سبحانه وتعالى حتى تهض هذه الأمة بكل فروع علومها، وليس فقط بالفرع التقليدي للتدبر القرآني، وهو الفقه بالمعنى التشريعي أو التفسير بالمعنى التراثي، ولكن تقارب كتاب الله سبحانه وتعالى من منطلقات كل العلوم ولبحث كل الظواهر. فالمتخصص في علم معين أو ظاهرة معينة أقدر على وصل أنحاء كتاب الله تعالى ببعضها والعناصر التي تحدثنا عنها حتى ينتج علما نستفيد منه في واقعنا المعاصر.

## مولود محادي

في رأيكم، كيف يمكننا إحداث نقلة من إبستمولوجيا تفسير القرآن الكريم إلى أصول التفسير القرآني؟

## الدكتور جاسر عودة

فكرة النقلة من موضوع الإبستمولوجيا، أو ما ترجمناه بالعربية إلى الأصول المعرفية، لا توجد بهذا النهج في كلام الله سبحانه وتعالى، إذ تتعلق الأصول المعرفية بالعلم والحق والوحي، فالحقيقة أن الإشكالية

أحيانا تكمن في اقترابنا من كتاب الله تعالى من منطلق فلسفي غير قرآني أو غير إسلامي، فنقسم النظر إليه فلسفيا إلى إبستيمولوجيا وأنطولوجيا وأكسيولوجيا، والحق أن الأسس التي تُعرف العلم في القرآن أسس مختلفة؛ فهناك مفهوم الحجة ومفهوم الآية ومفهوم العلامة ومفاهيم أخرى تحدثنا عنها في المنهجية المقاصدية كالكمة وسلطانها. وعليه، فإن المفاهيم التي تتعلق بالمعرفة وبالعلم في القرآن لا بد أن تكون أصلا نطلق منه، وليس الطريقة الإغريقية في تعريف الفلسفة، لوجود الاختلاف بين المفاهيم في النسق القرآني والنسق الفلسفي؛ فمثلا: الإبستيمولوجيا تتعلق بالفيزيكا والميتافيزيكا أي الطبيعة وما بعد الطبيعة، ولكن لا نجد في القرآن هذه الأبعاد، إنما نجد فيه عالم الغيب وعالم الشهادة. فعالم الغيب طبيعة ولكنها غير مشاهدة لا نعلم كنهها، ولكنها طبيعة موجودة لا ننكرها، أما من يقولون أن هناك طبيعة وما بعد الطبيعة، فما بعد الطبيعة عندهم هو مجال الأساطير والأديان والأفكار، وليس هو مجال الحقائق. فنحن عندنا الغيب والشهادة من الحقائق، بل إن المؤمن يؤمن بالغيب ربما أكثر من إيمانه بالشهادة، وهذه نقطة مهمة في إحداث هذه النقلة المعرفية إلى أصول تفسيرية تعتمد على القرآن الكريم.

## مولود محادي

تحدثتم كثيرا في كتابكم الأخير، المنهجية المقاصدية، عن دورات التدبر، فكيف يمكن لهذه الدورات أن تسهم في وضع أصول معاصرة للتفسير؟

## الدكتور جاسر عودة

دورات التدبر، المفتاح في أهميتها هو فتحها المجال لكل متخصص في كل علم وكل ظاهرة لكي يقرأ كتاب الله سبحانه وتعالى انطلاقا من خبرته وتخصصه، وبالتالي العبرة هنا أننا نفتح باب الاجتهاد في القرآن الكريم لكل ذي علم. وهذا لا يعني أن المتخصص في علوم النفس مثلا يفتي في قضايا الأسرة أو في قضايا العقوبات الجنائية لأنه ليس متخصصا بهذا، وإنما يفتي في قضايا علوم النفس. والمتخصص في علوم الأرض أو علوم الفلك يقرأ القرآن بهذه النظرة، وكذلك المتخصص في العمارة والذي يشتغل في أمور الاستراتيجية، أي علوم الحرب مثلا، وكذلك الأمر بالنسبة للذي يشتغل في الإدارة والذي يمتن في الفنون أو الرياضة أو غير ذلك من العلوم أو التخصصات المعاصرة أو الطواهر، والذي يتخصص في ظاهرة الفقر مثلا أو ظاهرة الاستبداد السياسي أو الطغیان أو ظاهرة البيئة أي أزمة البيئة أو أي

ظاهرة معينة؛ بحيث يقرأ المتخصصون فيها كتاب الله تعالى ويدورون فيه بهذه الدورات التدريبية باحثين عن العناصر السبعة التي وضعناها، والتي تشكل مجموعها التصور المركب، وبالتالي تتكون عندهم القدرة على تصور التخصص أو الظاهرة التي يبحثون فيها من خلال قراءتهم .

إن الجديد هنا هو فتح المجال لأهل التخصص، لأننا قد قصرنا مجال التدبر على الفقهاء والمفسرين وأهل الحديث المعاصرين الذين قد لا يفهمون شيئاً في علوم السياسة أو علوم النفس وعلوم الاقتصاد، ولكنهم يقحمون أنفسهم في هذه العلوم نظراً لأنهم الوحيدين الذين لهم حق الفتوى فيها. والحق أن الفتوى في أمور الاقتصاد لا تصح إلا أن تكون من درس الاقتصاد وامتن هذا التخصص، والفتوى في علوم الطب لا بد أن تأتي من طبيب، لا أن يأتي الطبيب لمجلس الفتوى لمدة ربع ساعة أو نصف ساعة فيشرح شيئاً معقداً وينطلق من منطلقات ليست إسلامية ثم يحكم على الفتوى، بحيث صرنا نرى مثلاً الأطباء يأتون ويشرحون قضايا متعلقة بالوفاة الدماغية مثلاً بناء على النظرية الأمريكية السائدة في قضية الحكم على الوفاة بموت جزء من الدماغ ثم يخلصون إلى فتوى معينة، وهذا الكلام ليس دقيقاً بالنسبة للعديد من الأطباء والفقهاء الذين قالوا إن الحياة مازالت في الجسد رغم هذه الإعاقة في المخ، وبالتالي أخذت الكثير من الجامعات الفقهية، التي لا تفهم في الطب، بكلام المتخصصين المتدربين في الطب الغربي على أنه حقائق علمية، والحال أنه ليس كذلك. ونحن بدورات التدبر نفتح المجال للطبيب المسلم الذي عنده خلفية في اللغة وفي الدين بشكل عام أن يطور فقهه الطبي ويتوسع في الفقه الطبي، بدلاً من أن يكون مقتصرًا فقط على بعض المحرمات من الكحول في الأمصال، بل نأمل أن يتطور الفقه الطبي إلى نظرية في الطب تُعرف مثلاً الصحة والوفاة والمرض وغيرها من المفاهيم، وبالتالي ينطلق الطبيب من هذه المنهجية المقاصدية إلى آفاق إسلامية في علم الطب؛ وهذا ما نحب أن نضيفه عن طريق دورات التدبر التي نقترحها في المنهجية المقاصدية.

## مولود محادي

كيف يمكن لدورات التدبر أن تساعدنا على وضع ملامح النظام الشبكي لأصول التفسير المساعد على تشكيل الرؤية المعرفية والتصورية للتاريخ والواقع والمستقبل؟ وهل يمكنكم إعطاء بعض الأمثلة بهذا الخصوص؟



## الدكتور جاسر عودة

الحق أنه عندنا إشكال في دراسة التاريخ الإسلامي من عدة وجوه: أولاً القرآن لا يعرف الإسلام أنه دين محمد ﷺ فقط فحسب، إنما يعرف الإسلام على أنه دين كل الأنبياء من لدن آدم إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب، إلى عيسى وموسى وإلى محمد ﷺ؛ وبالتالي فإن تاريخ الإسلام الذي نقاربه لا بد أن يكون تاريخاً شاملاً، بحيث ينبغي أن ندرس صعود الإسلام وهبوطه في هذه المراحل جميعاً. وعليه فإن التاريخ الذي يسمى تاريخ اليهودية لا بد أن يكتبه المسلمون من منطلق إسلامي، لأنه تاريخ الإسلام أو بالأحرى الانحراف عن الإسلام بعد موسى، وكذلك تاريخ المسيحية أو بالأحرى الانحراف عن الإسلام بعد عيسى. وبالتالي فتاريخ الإسلام لا بد أن يُعرّف تعريفاً عالمياً وأنه تاريخ الدين الحق في كل زمان وفي كل مكان، هذه بالنسبة للتاريخ.

أما بالنسبة لتاريخ الإسلام بعد محمد ﷺ فقد غلب على تعريفه البعد الديني الذي لا ينضبط بمقاييس القرآن في ارتفاع الحضارات وأفولها، وإنما يخضع للمقاييس الدنيوية من القوة العسكرية والقصور والقباب والمدن والثروات وغيرها، ولم يكتب كثيراً عن التاريخ الإيماني والتاريخ الاجتماعي والتاريخ الحضاري للأمة. فهناك من اهتم بتاريخ العلوم مثلاً، ولكن غير كاف، ولا يشكل الهوية التاريخية المطلوبة لأمة الإسلام.

لذلك فإن المنهجية المقاصدية تركز على مقارنة شاملة للتاريخ سواء قبل محمد ﷺ أو بعده بمقاربة شاملة توازن بين التاريخ السياسي والعسكري وبين التاريخ الحضاري والاجتماعي والتجاري والفني واللغوي لهذه الأمة. وبالتالي سنقيس الإنجاز أو الإخفاق أو نقاط القوة والضعف في الواقع بناء على نفس المعايير التي قسنا بها الارتفاع والانخفاض في التاريخ، بمعنى أنه ينبغي أن نحكم على الواقع بناء على نظريات تنطلق من الأرضية الإسلامية القرآنية، لا أن نحكم عليه بناء على نظريات التنمية والحريات وحقوق الإنسان وغيرها من المنظومات الفكرية التي لا تعتبر منظومة إسلامية في مفاهيمها، وإنما ينبغي أن نحكم على الواقع عن طريق المفاهيم الإسلامية المتعلقة بالإصلاح وإحياء النفوس والرحمة في المجتمع والرفق، وانطلاقاً من مفهوم القوة التي تحدث عنها القرآن بكل مظاهرها وتجلياتها، وغير ذلك من الأهداف والمفاهيم التي ينبغي أن تُعرف الواقع وتُحكم على جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بدلاً من رفع الواقع بناء على منهجية ليست إسلامية ومفاهيم ومقاصد وأهداف ليست منطلقة من

الإسلام. وبالتالي ننطلق إلى تصور المستقبل بناء على الارتفاع والانخفاض والصعود والأفول الذي عرفناه من منطلقات قرآنية، فلا يصح أن يكون مبتغانا من المستقبل هو تلك المنظومة من الحريات والحقوق والتنمية التي فرضت علينا وعلى الفكر الإسلامي، أو بتعبير أدق غزي بها الفكر الإسلامي، وإنما ما نريده من المستقبل هي المعايير التي يضعها القرآن للصلاح الإنساني من قبيل الإيمان وصلاح الأرض وحفظ النفوس وتكريم الإنسان وغيرها، فهكذا يمكن أن نقارب التاريخ والواقع والمستقبل.

## مولود محادي

هل يمكن لتضافر جهود المفسرين والعلماء من مختلف التخصصات الإسهام في إنتاج خطاب تفسيري يتناسب وسياق العصر؟

## الدكتور جاسر عودة

رأيي، والله أعلم، أن قضية تضافر جهود الذين يدرسون تاريخ التفسير والتخصصات على الطريقة العلمانية ليس مفيدا، ولا يجدي ما اقترحه عدد من الاتجاهات والمدارس الفكرية الإسلامية المعاصرة، بأن نأتي بالمختصين أو من يسمونهم بأهل الفقه أو الشريعة أو دارسي التفسير الذين درسوا تاريخ التفسير ولم يدرسوا القرآن بشكل مستقل، وبالتالي هم متخصصون في تاريخ التفسير أو في تاريخ الفقه أو في تاريخ الإسلام، لكن معرفتهم بالقرآن قد تكون ضعيفة لأنهم لا يعودون إلى القرآن أصلا، وإنما يعودون إلى الكتب التي تناولت القرآن بطريقة معينة، وهذا مرتبط بموضوع النقل والعقلي. فالنقلون غالبا ما يدرسون التاريخ ويتخصصون فيه، وليست لهم دراية كافية بالواقع المعاصر، وأما العقليون، أو من سميتهم في سؤالك المتخصصون، فهؤلاء لابد أن يدرسوا من منطلق إسلامي، لا أن يدرس علم النفس بناءً على فرويد أو علم الاجتماع بناءً على دوركايم أو علم التاريخ بناءً على هيغل أو علم الاقتصاد بناءً على ماركس، ثم يأتي لنا ليتحدث عن الإسلام لأن هؤلاء تأسسوا في تخصصاتهم تأسيسا معرفيا يختلف عن الأسس المعرفية الإسلامية. ولا بد للباحث المتدبر من خلفية عامة في العلوم العصرية - مع وعي بإشكالاتها التأسيسية - وكذلك ما أنتجه الفكر الإسلامي. وبالتالي خلط هؤلاء بأولئك، أهل النقل والعقل بهذه الطريقة أي خلط العقلي بالمعنى العلماني والنقلي بالمعنى التاريخي لن يؤدي إلى التجديد. إننا نؤمن أن المجدد لابد أن يكون متعدد التخصصات أو متعددي التخصصات، فيكون هو نفسه درس الطب وانتقد

الطب المعاصر من منطلق إسلامي، كما درس القرآن والحديث وعنده خلفية جيدة في اللغة تسمح له بأن يقارب قضايا التفسير الطبي، وآخر درس السياسة في نظرياتها المعاصرة ووصل بعلمه إلى نقدها من منطلق إسلامي، ثم هو نفسه درس القرآن والسنة وعنده خلفية تسمح له بأن يبحث عن نظريات سياسية جديدة في القرآن الكريم، وآخر درس الاقتصاد المعاصر لكنه لم يسيطر على منظومته الفكرية وإنما هو استطاع أن ينتقد الاقتصاد المعاصر رأسالياً كان أو يسارياً شيوعياً من منطلق الإسلام، ثم يبحث في كتاب الله سبحانه وتعالى بخلفيته في الدراسات الإسلامية ويحاول أن يجدد فيه. وهكذا في كل علم وظاهرة نحتاج إلى مجددين ومتخصصين يأخذون هذا المنحى ويتبعون هذه المنهجية من أجل تجديد علوم التفسير المعاصرة بالمعنى التخصصي المعاصر، حتى لا يكون التفسير يساوي تاريخ التفسير وحتى لا تبقى التخصصات في الدائرة العلمانية كما نرى اليوم.

### مولود محادي

هل يمكن أن تبينوا لنا كيف يمكن لمنهجكم المقترح في دورات التدبير، الإسهام في وضع التصورات الكلية التي تتفاعل مع الظواهر الجديدة والنوازل المعاصرة؟

### الدكتور جاسر عودة

ينبغي لكل إنسان - فضلاً عن المجتهد - أن يتخذ دورات التدبير ديدناً في رحلته البحثية، في كتاب الله ومعها ما صح عن رسوله من حديث. وهذه الدورات هدفها أن نبحث عن عناصر التصور المركب أو مكونات التصور النظري للمسألة - أي مسألة - كما يرسمها الوحي. وأهمية التصور معروفة في علوم الأصول والمنهجيات كلها، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره كما تقول القاعدة، ولكن (التصور المركب) الذي نسعى إليه هو تعريف أبعد من التعريفات الحدية والرسمية والاسمية والوظيفية المباشرة، ويختلف كمصطلح جديد أردنا به أن يدل على معنى جديد. أما التصور المركب كمصطلح فقد اقتبسناه من قول الله تعالى ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨]، فالإنسان نفسه صورة مركبة، وتصورها لا يدرك بتعريف بسيط أو نظرة جزئية وإنما يحتاج إلى تركيب عدد من العناصر والأبعاد التي تتكامل لتؤدي ذلك التعريف، ويدل على ذلك إضافة لفظة (المركب) إلى مصطلح التصور، حتى يتولد وينشأ التصور الكلي بناء على تفاعل الجزئيات وتكاملها وما تقصد إليها بمجموعها، اتساقاً مع المنطق التواصلي

المقاصدي. وأما التصور المركب نفسه فقد ربطناه بالمنهجية بالآية المذكورة فيما يتعلق بمكونات وأبعاد تلك الصورة المركبة للإنسان كما يكونها الوحي في وعي المتدبر له؛ ومبحثنا في تصور الوحي للإنسان الذي أعاد صياغة جزء مهم من رؤيتنا الكونية، تلك الرؤية التي شابتها شوائب كثيرة في تصور (الإنسان) بكل أبعاده في العلوم المختلفة، كعلم النفس وعلم الإنسان والاقتصاد والاجتماع والتاريخ والطب والأحياء وغيرها من العلوم، وهي تعريفات كلها جزئية وكثير من معانيها منحرف عن التعريف أو التصور للإنسان كما يعلمنا الوحي إياه. ثم قسنا على نفس تصور تركيب الإنسان كافة الصور المركبة التي فطرها الله تعالى وذكرها أو أشار إليها في كتابه الكريم لتركيب المخلوقات بأنواعها الطبيعية والصناعية، بل ومبحثنا كذلك في تصور التركيبات المعنوية في الوحي من قصص وأمثال ووعد ووعيد ورسالات وغير ذلك من موضوعات كثيرة وصور مركبة نذكرها من خلال كلمات الوحي وشبكات معانيه، ثم قسنا على ذلك تحليلاً مماثلاً لتركيب السور وفقراتها، ووضع ما صح من الحديث الشريف على صاحبه الصلاة والسلام في سياق التحليل، وخلصنا أخيراً إلى مستوى تأسيسي أعلى من تلك التفاصيل، ألا وهو ما يتعلق بالمكونات المشتركة في كل تلك الصور المركبة في الوحي لكل هذه المعاني أو كيف يعلمنا الوحي أن نتصور شيئاً ما؟

وصلنا إلى استنباط عناصر التصور المركب من المقاصد المنهجية، وهذا التصور هو شبكة من المعاني التي تشكل كلها تصور الوجود نفسه أو ما يسمى في الفكر المعاصر بالرؤية الكونية، وتصور الوجود مهم في الفقه لأنه يحكم على تصورنا للواقع والتاريخ والمستقبل، وتصور العوالم والأشياء والأشخاص، وتصور المعاني والعلوم والمجالات، وتصور المؤسسات والنظم والحضارات، على مختلف مستويات وأبعاد التصور، والحكم على الشيء فرع عن تصوره كما ذكرنا. وبناء على هذه المقاصد المنهجية اخترنا أن نعبر عن هذه العناصر السبعة بالمصطلحات التالية: المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر. الأطر التالية ليست (تعريفات) حدية يقصد بها الحصر بشكل جامع مانع، بل هي - حسب منهجيتنا في مراعاة سنن التواصل المركب وتولد الكليات من الجزئيات - ملامح للمعاني من الوحي التي يمكن أن تصنف تحت باب أو أكثر من هذه العناصر السبعة المذكورة، ذلك لأن التعريف الكامل للعناصر السبعة - المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن والقيم والحجج والأوامر - يتمثل في شبكات متداخلة من المعاني فيها حقول ذات حدود مرنة قد تصور بشكل مختلف في سياقات مختلفة تنزل فيها المعاني المجردة، وبينها تقاطعات كذلك لأن المعنى الواحد قد لا يقع بالضرورة تحت عنصر معين متميزاً عن بقية

العناصر من كل وجه ، فالمعنى المقصود - كالعبادة والعدل والتقوى والإصلاح والشهادة على الناس وإحياء النفس والإحسان - هو وقد يكون كذلك سنة إلهية أو قيمة أخلاقية أو حجة منطقية أو أمر أو نهي مباشر ، وهكذا . وعليه، فإن ما يلي هي أطر عامة لتصور العناصر المنهجية السبعة. وهذا لا يعني أنه ليس هناك حدود ضابطة أو أطر محددة لتلك التعريفات، بل هناك في كل تعريف معان مركزية ثابتة هي التي نذكرها هنا، ثم إن هناك معان تدور مع التركيبات والتقاطعات حسب ما يستجد للباحث من سياقات.

### مولود محادي

ما رأيكم في مناهج تدريس التفاسير القرآنية وأصولها في الجامعات والمعاهد العالمية وكيف نستفيد منها؟

### الدكتور جاسر عودة

تحدثت سابقا عن قضية التفسير وأنهم يركزون على تاريخ التفسير بدلا من أن يتعلم الطالب الذي يدرس التفسير أدوات التفسير وأن يكون له محاولات تفسيرية. فالطالب في كل قسم من أقسام التفسير لا بد أن يكون له هو نفسه محاولات تفسيرية بناءً على تعلم الأصول وضوابط لهذا التفسير، لا أن ينحس فقط في تاريخ التفسير فيدرس تفسيراً معيناً ويتخصص مثلاً في تفسير الزمخشري أو البيضاوي أو ابن عاشور، ولا ينطلق من هذا التخصص إلى أن يكون هو نفسه ممن يقارب التفسير ويبحث فيه بشكل مستقل.

### مولود محادي

انطلاقاً من تقدم هذا، ما هي الآليات الإجرائية والمنهجية لتصويب الدرس التفسيري في جامعاتنا اليوم؟

### الدكتور جاسر عودة

لا بد للجامعات الإسلامية أن تهتم بالقرآن الكريم وأن تدرب الطالب على تدبر كلام الله تعالى والعودة إليه في الدرس التفسيري والحديثي والفقهية والتاريخي. فإذا درس الطالب اللغة أو علوم النفس أو السياسة الشرعية عليه بالعودة إلى القرآن الكريم. فلا بد للقرآن الكريم أن يكون في لب المنهج والطريقة والمقاربة البحثية والتعليمية في جامعاتنا الإسلامية، ولا ينبغي للدرس التفسيري أن يقتصر على تاريخ

التفسير كما قلنا، وإنما لابد لدارس وطالب علوم التفسير أن يلم بالتفسيرات المعاصرة وأن يكون له جولة فيما يحسنه من معاني لكتاب الله تعالى حتى ينتج علوما وأفكارا نستفيد منها وتضيف إلى الفكر الإسلامي المعاصر.

## مولود محادي

نرى اهتماما متزايدا بالمقاصد وعلاقتها بمختلف العلوم فكيف يمكن الاستفادة من المقاصد لتجديد علم التفسير خصوصا، وتفسير الخطاب الشرعي عموما؟

## الدكتور جاسر عودة

نسعى من خلال المنهجية المقاصدية إلى تمكين هيمنة الوحي على المعرفة الإنسانية بشكل صورها، وأن تتوجه بذلك الأصول المعرفية والمنطقية والإدراكية نحو تصور الوجود والإنسان بناء على الوحي، وأن يتطور مفهوم الاجتهاد ليشمل كل جهد عقلي إبداعي يلتزم بالمنهجية وثبوت الإسلام ويقصد إلى تحقيق مقاصده في كل مجالات الحياة، وأن تتطور حصيلة الاجتهاد لتصبح تصورات مركبة ونظريات ومبادئ حاكمة على الأحكام والقرارات والخطط التفصيلية، وأن يبقى باب التدبر والتفكر في الوحي مفتوحا لكل من يجتهد ويبحث عن إجابات للأسئلة الملحة في عصرنا من خلال كل فروع الدراسات الإسلامية. أما دراسات الأصول، فنقصد بها الدراسات المنهجية التأصيلية التي تتناول أصول كل العلوم التي تتعلق بالوحي مباشرة، وهذه الدائرة تشمل كل العلوم الإسلامية الأساسية، أي العلوم التي تخصص أهلها في دراسة الوحي كتاب وسنة، وأنتجوا علومهم بناء على منظومته المعرفية، ولو اختلفوا إلى مذاهب ومدارس ومشارب تاريخية ومعاصرة، وفي مركزها أصول التفسير وأصول الحديث وأصول الفقه وأصول الكلام وأصول اللغة العربية، ثم أصول علوم أخرى كالسياسة الشرعية والدعوة والتاريخ الإسلامي وغيرها. ثم إن هناك تقاطع لابد أن يزيد بين علوم الأصول الإسلامية نفسها، نظرا لأنها كثيرا ما تحصر نفسها في إطار محدود وفي جزر منعزلة عن بعضها وهو ما لا يصح حسب المنطق التواصلي المقاصدي الذي تتبناه المنهجية المطروحة.

وأصول التفسير -رغم الأهمية المركزية لكتاب الله تعالى- تقتصر إلى اليوم على دراسة مناهج المفسرين ومشاربهم وكتبهم، وقد تتطرق إلى مناهج تفسيرية معاصرة كالتفسير الموضوعي والبياني، ولكن

يندر أن يتكامل البحث التفسيري منهجياً مع علوم الإسلام الأخرى، كأصول الحديث أو أصول الفقه أو أصول الكلام أو غيرها. وأصول الحديث كذلك - رغم المكانة المصدرية المركزية السنة الرسول - تدرس مناهج المحدثين سلفاً وخلفاً وسندا ومنتناً، ولكن دراسات أصول الرواية على أهميتها لا تتكامل في أصول الحديث التقليدية مع دراسات أصول الدراية، حتى تربط منهجياً وعضوياً بين دراسات الحديث ودراسات القرآن أصولاً وفروعاً، ثم بين دراسات الحديث والعلوم الأخرى على ألوانها. وأصول الكلام - ولا نفرق بينها وبين (الفلسفة الإسلامية) - ما زالت تقتصر على دراسة الاختلافات المنهجية بين المذاهب الكلامية خاصة في ما يتعلق ببعض مسائل العقيدة وما زالت تناقش شبهات الأقدمين، ولكنها - رغم أهمية مباحثها - ما زالت ضعيفة في دحض شبهات المعاصرين ونقد فلسفات العلوم العلمانية المعاصرة من منطلق منهجي إسلامي وهو نقد مطلوب وتأسيسي.

أما دائرة أصول التفسير في الدراسات الإسلامية المعاصرة فنقترح أن تتمحور خطتها العامة حول مشروع تفسيري معاصر شامل، وتقدم المنهجية المقاصدية إطاراً عامة لهذا المشروع لكي يدور حول بناء شبكة كبرى من معاني الوحي، تتفاعل فيها المقاصد والمفاهيم والفئات والسنن الإلهية والقيم والحجج والأوامر والنواهي، وما يلحق بهم من نظريات ومبادئ في كل المجالات، وذلك من خلال اجتهاد جماعي مع دورات للتدبر لا تنقطع في الكتاب والسنة، وأصول التفسير هنا تتشابك مع أصول الحديث نظراً للربط المنهجي المطلوب بين القرآن والسنة كما عرضنا ملامحه في كتاب المنهجية، ويدخل في هذه الخطة كذلك أن تتفاعل حصيلة هذا التفسير المقاصدي مع التراث التفسيري الكبير للأمة الإسلامية منذ التفسير بالآثار النبوية على صاحبها الصلاة والسلام ثم آراء الصحابة والتابعين، مروراً بالتفسيرات اللغوية والفقهية والصوفية والكلامية، ووصولاً إلى التفسيرات الأحدث كالتفسير الموضوعي والنظمي والبياني والعلمي. ولا بد للأصول الحاكمة على التفسير أن تنبع من الوحي نفسه قرآناً وسنة، ثم تضع كل اجتهادات البشر التفسيرية ضمن حدود تصوراته ومعانيه، وتبحث عن أنساق المعاني والنظام الشبكي الذي يشكل الرؤية المعرفية والمنطقية والتصورية والوعي الواقعي والتاريخي والمستقبلي.

## مولود محادي

من وجهة نظرهم، كيف ترون آفاق واستشرافات البحث في الدرس التفسيري وأصوله وآثاره المرجوة منهجياً ومعرفياً؟

## الدكتور جاسر عودة

أرى أن الأفق في الدرس التفسيري يحتاج إلى تعدية التخصصات التي تحدثنا عنها وأرى أنه ينبغي أن نشجع الدراسات التفسيرية المعاصرة لأننا نحتاج إليها كثيراً كامة، وفي محاولتنا لتجديد الإسلام في واقعنا. وأرى أن الأثر المرجو هو أن يتحول الدرس التفسيري إلى أجنداث وخطط بحثية تتولد عنها خطط عملية وتفعيلية ومؤسسية حتى نربط التفعيل العملي المؤسسي بالبحث العلمي ونربطها مع الأصل في الإسلام وهو القرآن الكريم. فلا بد أن يكون القرآن الكريم في قلب العملية التجديدية وهذا هو عمق مشروع معهد المقاصد في بناء شبكات البحث والتفعيل والتعليم.